التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية
دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي "CRMAبوفاريك"

د. غردي محمد الطالبة: إدير رانية الطالبة: برقون مريم
أعضاء بمخبر الإبداع و تغير المنظمات و المؤسسات- جامعة البليدة2

الملخص
للتأمين الفلاحي دورا فعالا في دعم مجهودات التنمية الفلاحية، ذلك لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من حدة الخسائر التي تنجر عن مخاطر متعددة يتعرض لها النشاط الفلاحي، وبذلك فهو يساهم في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية بصفة خاصة واستمرارا نشاط القطاع الفلاحي بصفة عامة. من خلال هذا المقال حاولنا إظهار مختلف المخاطر المتوقعة التي يمكن ان يتعرض لها القطاع الفلاحي، وواقع التأمين الفلاحي في الجزائر خاصة على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.
الكلمات المفتاحية: المخاطر الفلاحية، التأمين الفلاحي، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

Résumé
L'assurance agricole joue un rôle actif dans le soutien des efforts de développement dans le secteur agricole, en ce qui concerne le versement d'une indemnité financière pour atténuer les pertes qui a traîné sur plusieurs risques menaçant l'activité agricole, si elle contribue à la stabilité du revenu de l'agriculteur et assurer le renouvellement de la capacité d'investissement en particulier et Stable, secteur agricole en général.
A travers cet article, nous avons essayé de montrer les différents risques du secteur agricole et la réalité de l'assurance agricole en Algérie et au niveau de la Caisse régionale des mutuelles agricoles.
Mots clés : risques agricoles, assurance agricole, Caisse régionale des mutuelles agricoles

المقدمة:
يعتبر القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات تعرضا للعديد من المخاطر التي تأثر سلبا على إنتاجيته، حيث غالبا ما يتم النشاط الفلاحي في محيط مكشوف مما يجعله معرضا لمخاطر متعددة غير متوقعة خاصة خاصة ما تعلق بالعوامل الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر البشرية والمؤسساتية، هذا ما يجعل المستثمر الفلاحي بحاجة إلى اليات لحماية ثروته الفلاحية وتعويضه عن الخسائر التي قد تنجم عن المخاطر المتكررة وحالات فشل المواسم الفلاحية و جعل دخله أكثر استقرارا و تمكُنه من مزاولة نشاطه. ومن بين أهم آليات لحماية الفلاح من هذه المخاطر التأمين الفلاحي الذي يعد ضرورة اقتصادية توفر للمستثمر الفلاحي الحماية الازمة لمواجهة الأخطار المحدقة بالقطاع الفلاحي و التقليل من آلاثار السلبية لهذه المخاطر، فضلا عن أنه يزيد من ثقة الفلاح كضمان يمكنه من الحصول على القروض وبالتالي الحفاظ على إنتاجية القطاع الفلاحي وحماية رفاهية المجتمع الريفي، مما يسمح بتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

ويعتبر التأمين الفلاحي في الجزائر من أهم الوسائل المستعملة لتسيير المخاطر الفلاحية، حيث أنشأ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي كآلية لحماية الممتلكات والأشخاص في المناطق الريفية والأنشطة ذات الصلة بالفلاحة، ويعتبر من أكبر المتعاملين في مجال التأمين الفلاحي، حيث يسيطر على نسبة 75% من سوق التأمينات الفلاحية في الجزائر، وعلى هذا الاساس يمكن بلورة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ماهو واقع واهمية التأمينات الفلاحية بالجزائر في ظل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي؟

وللإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا بحثنا الى المحاور التالية:

المحور الأول: أساسيات التأمين الفلاحي

المحور الثاني: التأمين الفلاحي في الجزائر

المحور الثالث: واقع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي (CRMA) ببوفاريك

المحور الأول : أساسيات التـأمين الفلاحي : القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية عرضة للمخاطر و التقلبات و الخسائر نتيجة لتأثره بالعوامل الطبيعية و الظروف المناخية وانتشار الأمراض و غيرها، وللتقليل من المعاناة التي يتعرض لها هذا القطاع ظهرت فكرة التأمين الفلاحي لتصبح احد الحلقات الرئيسية في عملية الانتاج وكآلية لتعويض الخسائر التي تنجم عن تلك المخاطر وضمان الحد الأدنى من الدخل الفلاحي واستمرارية نشاط هذا القطاع.

أولا: مخاطر القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الزراعي أكثر عرضة للمخاطر عن بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، سواء من حيث المخاطر الطبيعية كالتقلبات المناخية والبيئية أو المخاطر الاقتصادية كالتذبذبات في الأسعار المحلية والعالمية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث تؤثر تلك المخاطر على اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الفلاحي وبعمليات الإنتاج الفلاحي فيما يتعلق بنوعية النشاط الإنتاجي، المساحة المزروعة، الصنف المستخدم في الزراعة، وكذا الأسلوب الإنتاجي المستخدم والتوليفة المستخدمة من عناصر الإنتاج، وفيما يلي أهم هذه المخاطر:

1 -**المخاطر الطبيعية:** تتمثل هذه المخاطر في الجفاف وعدم انتظام الأمطار، الرطوبة العالية، الأفات والأمراض الزراعية، الفياضان، ارتفاع درجات الحرارة، العواصف، الزوابع الرملية، الحرائق العشوائية وكافة الأخطار الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها. [1]

2 -**المخاطر الاجتماعية:** هي تلك الأخطار التي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها مثل الحرائق أو السرقة أو الاختلاس أو التغيرات الاجتماعية. [2]

3 - **المخاطر المالية:** هي الاخطار الناجمة العمليات عن عمليات الاقتراض أو الالتزامات المترتبة على سداد هذه القروض لرفع فائدة هذه القروض وغيرها من العوامل التي تؤثر ويتأثر بها الاقتراض.[3]

4 -**المخاطر المؤسسية:** هي الاخطار التي تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الفلاحة، هذا النوع من المخاطر قد يترجم من خلال القيود الإنتاجية، الصحية، البيئية والتي لا يمكن للفلاح أن يتوقع حدوثها مسبقا، فمثلا تقييد استعمال المبيدات أو فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة، كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي الى غرامات كبيرة تؤثر دخل الفلاح.[4]

5 -**المخاطر السياسية :** تشمل هذه الاخطار غياب السياسة الفلاحية الواضحة والملتزم بها وتطبيقها الصادق والكامل بما في ذلك الأنظمة الإجرائية واللوائح التنفيذية، واعتماد

السياسات الفلاحية في العديد من الدول على مزاجية منفذيها أكثر من السياسة الفلاحية نفسها، فتشكل بذلك نوعا من المخاطرة لصاحب القرار الفلاحي في مواجهة المخاطر الأخرى.[5]

6 -**مخاطر السوق** : المدخلات والمخرجات وتقلب الأسعار هي أهم مصادر مخاطر السوق في مجال الفلاحة، أسعار السلع الفلاحية متقلبة للغاية، فتتأثر أسواق التجزئة الفلاحية من ظروف العرض والطلب المحلي، في حين تتأثر أكثر الأسواق العالمية وبشكل ملحوظ من خلال أزمات الإنتاج الدولي، في بعض الأحيان يمكن التخفيف من مخاطر الأسعار في الأسواق المحلية من خلال "الحيطة الطبيعية " ففي حالة زيادة الإنتاج السنوي يميل الفلاح إلى خفض سعر الإخراج. وهناك نوع آخر من مخاطر السوق وهي التي قد تنشأ أثناء عملية تسليم أو توصيل الإنتاج للسوق فعدم القدرة على تقديم المنتجات القابلة للتلف في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المنتوج للخطر، كما أن عدم وجود البنية التحتية والأسواق المتطورة يعد أيضا مصدرا للخطر.[6]

ثانيا: التأمين الفلاحي: أدت الحاجة الملحة للحماية من مختلف أخطار القطاع الفلاحي إلى الاهتمام بالتأمين الفلاحي باعتباره من أهم الآليات التي تختص في إدارة مختلف هذه المخاطر.

1 - **تعريف التأمين الفلاحي :** اصبح للتأمين الفلاحي دورا فعالا في مجهودات التنمية الفلاحية وذلك لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من التخفيف من الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها الفلاح، ويعرف على انه "الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الإنتاج الفلاحي والتي لا يمكنهم السيطرة عليها".[7] كما يعرف أيضا على أنه "وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل انه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الفلاحية".[8] ويؤسس التأمين الفلاحي على مبدأ أساسي وهو بأن المنتج يقوم بتحويل المخاطر إلى شركات التأمين مقابل دفع ما يعرف بقسط الخطر نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب بنود عقد الاتفاق(الوثيقة) عند حدوث ضرر ناتج عن مخاطر متفق عليها.[9] واستنادا الى التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين الفلاحي على انه احد انواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحيين من الاخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بالانتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال دفع اقساط حجم الخطر المحتمل نظير ان تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن عن هذا الخطر اذا حدث، بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبرم بين شركة التأمين والمؤمن.

2 -**أهمية التأمين الفلاحي :** تتمثل أهمية التأمين الفلاحي في إدارة المخاطر التي يتعرض لها الفلاحين من خلال ما يلي:

- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته.[10]
- حماية دخل الفلاح لتمكينه من مواصلة النشاط الفلاحي.[11]
- التأمين الفلاحي أداة مهمة تستخدمها الدولة من أجل دعم وحماية القطاع الفلاحي، وخاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية تحت ظل المنظمة العالمية للتجارة.[12]
- دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي بتوسيع دائرة القرض الفلاحي إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين.[13]
- دفع عجلة التنمية الزراعية والاجتماعية والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن التأمين الفلاحي الشامل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الفلاحية.[14]

- تأمين الاحتياجات الغذائية التي يجب توافرها الأفراد المجتمع مما يؤدي الى تجنب ما ينتج عن الأزمات الغذائية نتيجة للتقلبات في المستويات العامة للأسعار العالمية للغذاء.[15]

3 -**معوقات التأمين الفلاحي:** هناك معوقات أساسية تواجه التأمين الفلاحي وتتمثل فيما يلي:[17]

- عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الإنتاج والإحصاءات والبيانات المتعلقة بالفلاحة، الوسائل المتبعة في الإنتاج الفلاحي، المساحات المزروعة والخسائر التي يتعرض لها على فترات زمنية سابقة التأسيس؛
- فهم الفلاحين للتأمين الفلاحي على أنه كغيره من أشكال التأمين موجه إلى المستقبل وهو في معظم الحالات لا يعطي أي ميزة ملموسة(عدا الشعور بالأمن الناشئ عن التغطية التأمينية) ما لم تحدث في وقت ما في المستقبل خسارة مؤمن عنها أو إلى أن تحدث هذه الخسارة، هذا أمر لا يفهمه ولا يقدره إلا الفلاحين الذين لديهم القدرة على التفكير بأسلوب التخطيط الاقتصادي؛
- المستوى المرتفع لاقساط التأمين وعدم توفر المنتوجات التأمينية الملائمة لمختلف الانشطة الفلاحية وعدم مراعاة طبيعة وحجم الانتاج الفلاحي وعدم الاخذ بعين الاعتبار طبيعة المناطق الفلاحية؛
- ظاهرة الانتقاء العكسي للأخطار، حيث أن الفلاح يستطيع أن يتنبأ بالسنوات التي يكون فيها المحصول جيدا وبالتالي يلجأ إلى تغطية الأخطار التي يجد نفسه في أمس الحاجة إليها ويحتفظ لنفسه بالأخطار الجيدة، وبذلك تصبح محفظة التأمين غير متوازنة وتكون ممركزة فقط على الأخطار الرديئة؛
- انخفاض مستوى النضج الثقافي والاجتماعي والسياسي وعدم توفر بيئة قانونية مناسبة، حيث أن نجاح التأمين يقتضي توفر قدر كافي من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل استيعاب وفهم متطلبات نجاح هذا النوع من التأمين.[18]

<u>المحور الثاني</u>: التأمين الفلاحي في الجزائر : يعتبر التأمين الفلاحي في الجزائر من أهم الوسائل التأمينية المتبعة لتغطية المخاطر التي تلحق بالقطاع الفلاحي، حيث يعتبر كآلية لحماية وتنمية استثمارات الفلاح على المدى البعيد، غير أن حصة التأمين الفلاحي بالجزائر تشكل نسبة ضئيلة في سوق التأمينات وتعود أغلبيتها للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA)، فمن خلال هذا المحور سنبين مساهمة التأمين الفلاحي في رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين في الجزائر، كما سنشير بإيجاز للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ومنتجاته التأمينية.

<u>أولا</u>: واقع التأمين الفلاحي في الجزائر : عرف التأمين والتأمين الفلاحي تطورا كبيرا خاصة في ظل الاصلاحات التي عرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة وهو ما يبينه الجدول الاتي الذي يبين تطور رقم أعمال قطاع التأمين والتأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

جدول (01): تطور رقم أعمال قطاع التأمين والتأمين الفلاحي في الجزائر للفترة 2000-2015

الوحدة :مليون دج

السنة	رقم أعمال قطاع التأمين	رقم أعمال التأمين الفلاحي	مساهمة التأمين الفلاحي في قطاع التأمين(%)	نمو رع أعمال التأمين الفلاحي (%)	نمو رقم أعمال قطاع التأمين (%)
2000	19513	955	4.89	-	-
2001	21845	1447	6.62	51	11.95
2002	28935	1216	4.20	-15.96	32.45
2003	31272	1110	3.54	-8.71	8.07
2004	35849	968	2.7	-12.79	14.63
2005	41647	783	1.88	-19.11	16.17
2006	46504	569	1.22	-27.33	11.66
2007	53861	520	0.96	-8.61	15.82
2008	68009	716	1.05	37.88	26.26
2009	77678	1044	1.34	45.60	14.21
2010	81082	1237	1.52	18.48	4.38
2011	87329	1626	1.86	31.44	7.70
2012	100182	2247	2.24	38.19	14.71
2013	115107	2786	2.42	23.98	14.89
2014	125472	3269	2.60	17.33	9.00
2015	129007	3757	2.91	14.92	2.81

Source : Ministère des finances, conseil national des assurances de 2000 à 2015.

وفقا لمعطيات الجدول يتضح أن التأمين الفلاحي عرف تطورا خلال الفترة 2000 الى 2003 حيث انتقل من 955 مليون دج الى 1110 مليون دج وهذا نتيجة لتطبيق البرامج المدعمة من قبل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الممول من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA) والبنك الفلاحي لتنمية الريفية(BADR)، حيث كان التأمين الفلاحي شرطا للاستفادة من تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية. ليعرف بعدها تراجعا مستمرا وصل الى 520 مليون دج سنة 2007، وهو أدنى مستوى عرفه التأمين الفلاحي خلال الفترة 2000-2015، وهذا بسبب الاصلاحات التي علافها القطاع بداية من سنة 2005 الذي اعطى اكثر صرامة في الحصول على الدعم من خلال تحديد نسبة الدعم في تكلفة كل مشروع.[19] إلا أنه بعد هذه السنة ارتفع الى 716 مليون دج سنة 2008 واستمر هذا الارتفاع الى ان وصل الى 3757 مليون دج سنة 2015، وهذا بسبب بتطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي امتد إلى 2013. الا ان هذه المبالغ من التأمين الفلاحي يمثل نسبة ضعيفة من سوق التأمينات حيث قدرت بـ 2.91% سنة 2015، وكانت أعلى نسبة لحصة التأمين الفلاحي من قطاع التأمين سنة 2001 والتي قدرت ب 6.62% وفي سنة 2000 بنسبة 4.89% وهو ما يعني عدم اهتمام الفلاحين بهذا النوع من التأمين لعدة اعتبارات اهمها النظرة الدينية لدى الفلاحين وكذا ارتفاع اقساط التأمينات وعدم توفر المنتوجات التأمينية الملائمة لمختلف الانشطة الفلاحية التي تتناسب ووضعية القطاع في الجزائر.

ثانيا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (NMA) : تعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الرائد في مجال التأمينات الفلاحية والتي تواجه حاليا التغيرات التي يعرفها محيطها بعد إنفتاح سوق التأمينات على المنافسة، لذلك شرعت في تلبية الحاجيات الجديدة التي عبر عنها مشتركوها وكذا للتكيف مع متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد. حيث يقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي خدماته من خلال شبكاته المتكونة من 67 صندوق جهوي و 394 مكتب محلي وتوجه هذه الخدمات إلى زبائنه المتمثلين في الفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي وفي مجالات تأمين الأملاك، مما سمح للصندوق بتعزيز مكانته باعتباره مؤمنا استشاريا تعاضديا يجعل من المستثمر الفلاحي أولى اهتماماته وأساس نشاطه.

1 -**نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):** الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو مؤسسة مهنية فلاحيه تهدف إلى القيام لفائدة أعضائها المشتركين أو المنخرطين أو الخاضعين أو المستفيدين بجميع عمليات الاحتياط الاجتماعي أو التأمين أو التعويض، المبنية على روح التعاون وذلك من غير أن يقصد تحقيق أرباح.[20] ولهذه الغاية يقوم بتأمين الأشخاص والأموال مع ضمان جميع أنواع الأخطار التي تهدد المهنة الفلاحية وكذلك أخطار الهيئات الموضوعة تحت وصية وزارة الفلاحة.

وقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بمقتضى الأمر رقم 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972، الذي يجمع بين ثلاث صناديق كانت قائمة في الأصل وتتتمثل في:

- ✓ الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي (CCRMA)؛
- ✓ الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي (CCMSA)؛
- ✓ صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR).

وكان يهدف لحماية الممتلكات والأشخاص في المناطق الريفية والأنشطة ذات صلة بالفلاحة(التأمين الفلاحي، التقاعد والضمان الاجتماعي الفلاحي).

وفي سنة 1995 تم تحويل التقاعد والضمان الاجتماعي المتعلق بالفلاحين الى الصندوق الوطني للعمال الأجراء(CNAS) وإلى الصندوق الوطني للتقاعد (CNR).

وتنظيم التعاون الفلاحي يتكون من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في المستوى الوطني(CNMA)، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المستوى الجهوي(CRMA)،المكتب المحلية في المستوى المحلي(BL).

2 - نشاط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في مجال التأمين على المخاطر الفلاحية

تعتبر التأمينات الفلاحية النشاط الرئيسي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والأكثر أهمية حيث يقوم بـ:

- التأمين على جميع الأخطار المتعلقة بالنشاط الفلاحي والغابات؛
- التأمين على المنتجات الغذائية المصنعة؛
- التأمين على الصيد البحري والتربية المائية (للنبتات والحيوانات)؛
- إعادة تأمين الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي بسعر الكلفة وتأمينها من الخسائر؛
- تطبيق سياسة التأمين التعاوني الفلاحي.

3 -**المنتجات التأمينية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:** يوفر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عدة منتجات تأمينية تغطي مختلف المخاطر التي تهدد القطاع الفلاحي وذلك لحماية المستثمر الفلاحي والتقليل من حدة المخاطر التي قد يتعرض لها والتي قد تؤدي إلى توقف نشاطه، وتتمثل هذه المنتجات التأمينية فيما يلي:[20]

أ - التأمينات الفلاحية النباتية: وتشمل عقود التأمين التالية:

- **التأمين ضد البرد وحريق المحاصيل**: يؤمن عقد التأمين هذا كل المحاصيل من مختلف الأصناف قبل جنيها، كما يتكفل هذا العقد بتأمين الممتلكات ضد البرد، الحريق، طعن الجيران وأشخاص آخرين.
- **تأمين متعدد الأضرار(بطاطس)**: يوفر هذا الضمان حماية ضد الخسائر المباشرة للكمية والتي تلحق بالبطاطس والناتجة عن البرد، الجليد، الفيضانات، العواصف، الرياح الساخنة.
- **تأمين متعدد الأخطار(أشجار مثمرة):** يتضمن عقد التأمين هذا التعويض عن الخسائر المباشرة لكمية المنتوج والتي تتعرض لها الأشجار(النبتة والثمار) والناتجة عن البرد، الجليد، الفيضانات، العواصف، الرياح الساخنة.
- **تأمين شبكة الري للاستغلال**: يؤمن هذا العقد شبكة الري أثناء أداء وظيفتها ضد الحوادث الناتجة عن الحريق، الانفجار، سقوط الصاعقة، العاصفة، الفيضانات، الأضرار الكهربائية، سقوط جسم طائر، الأضرار الكهربائية، كسر الآلات، مصاريف إزالة ونقل واستبدال العتاد، نقل مخلفات الأشياء(الحطام والفضلات) بعد وقوع حادث مؤمن، بشرط أن لا يفوق التعويض الكلي مبلغ رأس المال المؤمن.
- **تأمين متعدد الأضرار(أشجار الزيتون):** يوفر هذا الضمان حماية ضد الخسائر المباشرة للكمية والتي تلحق بأشجار الزيتون (النبتة والثمار) والناتجة عن البرد، الجليد، الفياضان، العاصفة، رياح ساخنة، الثلج.
- **تأمين متعدد الأخطار(بيوت بلاستيكية):** يؤمن هذا العقد ضياع المنتوج في حالة وقوع الأضرار على البيوت البلاستيكية، المحركات، التجهيزات والمعدات المادية، البيوت البلاستيكية، الزجاج وكذلك ضياع المنتوج الخاص بالنباتات المنتجة داخل البيوت البلاستيكية والتي تكون ناتجة عن الجليد، الفيضان، العاصفة، الثلج، الحريق، الانفجار.
- **تأمين متعدد الأضرار(الطماطم الصناعية):** يغطي خسائر المنتوج الناتجة عن البرد، الجليد، الفيضان، العاصفة والرياح الساخنة.
- **التأمين ضد البرد**: يغطي هذا التأمين ضياع الكمية الناتجة عن تساقط حبات البرد على المحاصيل قبل حصادها والمحددة في وثيقة التأمين.
- **تأمين متعدد الأضرار(مشاتل الأشجار والكروم)**: يغطي هذا التأمين خسارة الكمية المباشرة التي تلحق بمشتل (الأشجار والكروم الموجودة بداخلها) والناتجة عن البرد، الجليد، الفيضان، التعرض إلى أشعة الشمس.
- **تأمين متعدد الأخطار(أشجار الحوامض)**: يؤمن ضياع منتوج الأشجار المثمرة(النباتات حديثة النمو والفواكه) بسبب البرد، الجليد، الفياضان، الرياح الساخنة والعاصفة. كما يتضمن هذا العقد تعويضا عن الخسائر المادية المترتبة عن وقوع حريق، انفجار، فيضان، عاصفة، والتي تلحق الأضرار بمباني المستثمرة ومختلف الحاجيات الضرورية لمتطلبات مساحة أشجار الحوامض، والمعدات الفلاحية والأشجار الموجودة قرب مباني المستثمرة أو في الأماكن المجاورة.
- **تأمين المشاتل الغابية**: يؤمن الأضرار التي تلحق بالنباتات الغابية في الحقل أو خارج التربة تحت هياكل الظل، والناتجة عن: الصقيع، الجليد، الفيضان، الرياح الساخنة، الحريق، طعن الجيران وأشخاص آخرين.
- **تأمين إعادة تشجير الغابات**: يغطي خسارة الكمية المباشرة الناتجة عن البرد، الجليد، الرياح القوية، الثلج، الحريق، إجراءات الطعن الصادر من الجيران وأشخاص آخرين.

- **التأمين عن ضياع محصول الحبوب المسقية**: يغطي هذا التأمين ضياع محصول الحبوب المسقية الناتج عن البرد، الجليد، الفيضان العاصفة ووجود خلل في شبكة الري بمعنى أن يقع ضياع المحصول جراء خلل في شبكة الري تبعا لأخطار الحرائق والأخطار المرتبطة بها (الأضرار الكهربائية وكسر الآلات).
- **التأمين ضد حرائق المحاصيل**: يغطي ضياع الكمية المباشر والمترتب عن الأضرار التي تلحق بالحبوب والبقوليات والعلف والناتجة عن الحريق ولجوء الجيران والغير.
- **تأمين متعدد الأخطار الفلاحية:** يضمن حماية ضد الحرائق والبرد بالنسبة للحوادث التي تلحق بالمحاصيل قبل جنيها، كما يضمن الخسائر المادية المرتبطة بمباني المستثمرة(الأثاث، الأملاك العقارية، قطيع الماشية، آلات المستثمرة والبضائع) والناتجة عن الحريق، الانفجار، الفيضان والعاصفة.
- **تأمين متعدد الأخطار(نخيل):** يغطي خسارة الكمية المتعلقة بالثمار المتدلية والأشجار المثمرة والشجيرات الغير منتجة والتي ترجع إلى العاصفة، الفيضان، الأمطار، البرد، الحرائق والانفجار وسقوط الصواعق، لجوء الجيران والغير ومصاريف الحفر والإزالة والإزاحة والاستبدال ونقل المخلفات المتربة عن حادث مؤمن.

ب - التأمينات الفلاحية الحيوانية: وتشمل عقود التأمين التالية:

- **متعدد الأخطار (أبقار):** يتكفل الصندوق بتأمين كافة الأضرار التي تلحق بالأبقار والناتجة عن الأمراض، حوادث التربية، الهلاك الطبيعي، التسمم، الأخطار المرتبطة بفترة الحمل والإجهاض والذبح(الإجباري، الصحي العاجل)، كما يأخذ بعين الاعتبار الخسائر المادية التي يتسبب فيها الحريق واللاحقة بمبنى المستثمرة، الحاجيات الضرورية لتربية الحيوانات، الآلات، أثاث وأدوات النشاط الممارس، الأبقار المتواجدة في مباني التربية أو في الحدود التابعة لها مباشرة، كما يتكفل بأضرار تسرب المياه. كما يتكفل بأضرار الحريق والأخطار اللاحقة به والمسؤولية المدنية عن المستثمرة وتشمل الحوادث الجسمانية والحوادث المادية اللاحقة بذوي الحقوق سواء كانوا داخل المستثمرة المؤمنة أم بالحدود اللاحقة بها مباشرة.
- **تأمين متعدد الأخطار(تربية النحل)**: يغطي هذا العقد كافة الأضرار الناتجة عن هلاك النحل بسبب الأمراض، التسمم، التأثيرات المناخية والخسارة المتعلقة بالأضرار المادية الناتجة عن الحرائق، الانفجار، سقوط الصاعقة، العاصفة؛ وخسارة العسل بعد حادث مؤمن والحماية القانونية التي تضمن دفع مصاريف الخدمات القانونية والمسؤولية المدنية عن المستثمرة.
- **تأمين متعدد الأخطار(خيول)**: يغطي هذا التأمين الأضرار الناتجة عن هلاك الخيول وما يتبعه عن خسارة مالية ناتجة عن الأمراض، حوادث العمل، التسمم أو الذبح الإنساني، نقل الخيول والذي يعد ضمانا يحمي ضد معظم الأخطار التي قد تتعرض لها الخيول أثناء النقل غير تلك المتعلقة بتعفن أو مرض ما؛ المسؤولية المدنية، الحريق والأخطار التابعة له، أضرار تسرب المياه، الفيضانات والعاصفة.
- **تأمين هلاك الجمال**: يتكفل الصندوق بكافة الأضرار التي تلحق بالجمال والناتجة عن الأمراض، التسمم، حوادث التربية، الذبح، كما يضمن المسؤولية المدنية عن الحوادث الجسمانية والحوادث المادية.

ت -تأمين السيارات: يشمل:

تأمينات الجرارات والمعدات الزراعية، المقطورات، المعدات الزراعية المؤجرة، السيارات العادية.

ث - **تأمين الأخطار الصناعية والتقنية**: ويشمل العقد التأمين هذا على المخاطر التالية:
الحريق والانفجار، انكسار الماكنات، خسارة المنتوج داخل مخازن التبريد، أخطار الورشات، المسؤولية المدنية للمنتجات السلعية، أخطار التركيب، كل الأخطار المعلوماتية، المسؤولية المدنية.

ج - **تأمين المخاطر العادية:** ويشمل هذا العقد التأميني على المخاطر التالية:
أضرار المياه، تأمين متعدد الأخطار سكن، المسؤولية المدنية للمزارع والبيطري، المسؤولية المدنية العامة، سرقة الممتلكات والسلع في المخازن، سرقة كل محتويات الصناديق الصلبة.

ح - **تأمين النقل**: ويشمل هذا العقد التأميني على: تأمين النقل البري، البحري، الجوي (العام والخاص)، المسؤولية المدنية للعربات، أجسام سفن الصيد.

خ - **التأمين ضد الكوارث الطبيعية**: ويشمل هذا النوع من التأمين كل ما تتعلق بالكوارث الطبيعية من فيضانات، زلازل، رياح، امطار ....الخ.

يتبين من خلال التنويع في المنتجات التأمينية الفلاحية، أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يسعى لتغطية المخاطر المتعددة التي تهدد المنتج الفلاحي بشتى أنواعه، وبالتالي توفير الحماية اللازمة للفلاحين والحفاظ على ثروتهم، وضمان استمرارية نشاطهم خاصة وأن القطاع الفلاحي يعتبر حساس جدا لعدة مخاطر خاصة الطبيعية منها.

المحور الثالث: دراسة حالة للتأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) ببوفاريك : سنقوم من خلال هذا المحور بعرض لمحة عن الصندوق الجهوي ببوفاريك، كما سنتناول حالة عقد تأمين فلاحي متعدد الأخطار(أبقار) كمثال توضيحي يسمح لنا الفهم والتعمق أكثر في مجال التأمين الفلاحي.

أولا: التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) ببوفاريك: أنشأ الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك طبقا للأمر رقم 72-64 المؤرخ في 2 ديسمبر 1972 المتضمن إحداث التعاضد الفلاحي. ويضم الصندوق عشرة مكاتب محلية موزعة عبر إقليم ولاية البليدة. الصندوق يمثل هيئة ادارية في شكل شركة مدنية لأشخاص ذات طابع تعاضدي ورأس مال متغير خاضعة للقانون الخاص وليس لها غرض مربح، هذه الهيئة هي عبارة عن تجمع للمهنيين الذين يمارسون نشاطهم في قطاعات الفلاحة، الصيد البحري، تربية المائيات، الغابات وكل النشاطات التابعة لهذه النشاطات. ويكتتبون الأشخاص(الطبعيين أو المعنويين) المنضمين في الصندوق الجهوي حصص اجتماعية (2000 دج للحصة) في رأس مال الصندوق ويصبحون شركاء يتمتعون بكامل الحقوق. ويتكون الصندوق على الأقل من (40) شريك.[21] يضطلع الصندوق الجهوي بالصلاحيات نفسها للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ويقدم نفس المنتجات التأمينية المعمول بها على مستوى الصندوق الوطني والمذكورة في المحور أعلاه، بحيث يضمن ويستجيب لمبادئ العمل التضامني والتسيير العقلاني والاحترافي الذي يدخل في كل نشاطات التنمية الفلاحية.

ثانيا: مساهمة التأمينان الفلاحية في رقم أعمال الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ببوفاريك

يتشكل رقم أعمال الصندوق من مجموعة عقود المنتجات التأمينية الذي قام بتسويقها من بينها التأمينات الفلاحية التي سنبين مساهمتها من خلال الجدول الاتي:

الجدول (2): نسبة التأمين الفلاحي من رقم الأعمال الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA) ببوفاريك للفترة (2014 - 2016)

الوحدة: دج

السنة	2014	2015	2016
ر.ع (CRMA)	240637734.83	252032376.83	240637734.83
التأمين الحيواني	6724758.95	11737707.00	9796618.99
التأمين النباتي	1064372.84	786986.00	622255.25
نسبة التأمين الفلاحي(فلاحي + نباتي) من ر.ع (CRMA)	**%3.23**	**%4.84**	**%3.23**

Source: état récapitulatif de l'enregistrement de portefeuilles (2014/2015/2016), CRMA Boufarik

يتضح من الجدول أن مساهمة التأمين الفلاحي في رقم أعمال الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي ببوفاريك ضئيلة جدا خاصة التأمين النباتي وهذا يدل على عدم إقبال الفلاحين والمستثمرين الفلاحيين على تأمين ثرواتهم الفلاحية، ويمكن إرجاع ذلك لانعدام ثقافة التأمين الفلاحي في الجزائر، وارتفاع الأقساط المدفوعة للتأمين والتركيز على برامج الإعانات التي تقدمها الدولة للفلاحين عقب الكوارث، مما يدفع بالفلاحين إلى استبعاد فكرة حماية أنفسهم من خلال التأمين، بالإضافة إلى عامل آخر وهو عامل ديني.

رابعا: دراسة حالة عقد التأمين "متعدد الأخطار (أبقار): لدراسة حالة تأمين لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ببوفاريك نقوم بدراسة عملية تأمين فلاح لقطيع الابقار، حيث قام بتأمين قطيع متكون من 30 بقرة حلوب مستوردة، قيمة الرأس الواحد منها يقدر بـــ 250000.00 دج، مما يجعل القيمة الإجمالية للقطيع تقدر بـــ 7500000.00- دج، حيث قام باكتتاب عقد تأمين لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ببوفاريك لتغطية المخاطر التي قد تتعرض لها ثروته الحيوانية، واليك الجدول التالي يوضح كيفية تحديد مبغ الاشتراك وقيمة الضمان على الخطر المدفوع من قبل المؤمن له لشركة التأمين.

الجدول رقم(3): كيفية حساب مبلغ الاشتراك وقسط الضمان على الخطر

الوحدة: دج

نوع المنتج التأميني	المنتج المؤمن	قيمة المنتج المؤمن	مبلغ الاشتراك بنسبة %3.5 [1]	مصاريف ملحقة	الرسم على القيمة المضافة	الختم	مبلغ الضمان الصافي [2]
متعدد الأخطار (أبقار)	30 بقرة حلوب مستوردة	7500000.00	**262500.00**	500.00	49970.00	40.00	**313010.00**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصالح التامين بـ CRMA بوفاريك.

[1]: مبلغ الاشتراك للضمان على الخطر= قيمة المنتج المؤمن × نسبة الاشتراك (3.5%).

[2]: مبلغ الضمان الصافي للدفع = مبلغ الاشتراك للضمان على الخطر+ مصاريف ملحقة + الختم.

حسب الجدول يقدر المبلغ الإجمالي الصافي الذي يدفعه المؤمن 313010.00 دج وهذا بعد احتساب الرسوم وكل المصاريف الملحقة للتأمين على الأبقار، حيث تطبق نسبة 3.5 % من قيمة المنتج المؤمن كضمان على التأمين متعدد الأخطار أبقار، فمن خلال دفع الفلاح لهذا المبلغ يكون قد أمن على ثروته للتقليل من قيمة الخسائر التي قد يتعرض لها والناتجة عن أخطار متعددة تدخل ضمن هذا المنتج التأميني.

ان هذا العقد يسمح للفلاح بالحصول على تعويضات عن اي حادث يتعرض له قطيعه المؤمن وهذا حسب الحالتين التاليتين.

الحالة الاولى: حالة الذبح (الصحي أو الإجباري أو الاضطراري) : في حالة اصابة الأبقار بمرض ما قد يضطر الفلاح إلى الذبح الاضطراري بقرار من البيطري أو السلطات المحلية، وفي هذه الحالة يعاد تقييم قيمة الحيوان يوم الحادث من قبل مختص، كما يتحمل الشريك أو المؤمن له نسبة معينة من الخسارة وتكون حسب عمر الحيوان، كما يجب عليه تقديم فاتورة المبيعات الخاصة بالذبيحة والمحدد قيمتها من قبل المذبح، وبعدها يتم حساب قيمة التعويض الذي ترده شركة التأمين للمؤمن له، وحسب حاتنا السابقة وبعد اضطرار الفلاح على ذبح البقرة تم تحديد قيمة التعويض كالتالي:

قدرت قيمة البقرة يوم الحادث بـــ 230000.00 دج، كما قدر سعر الذبيحة المحدد من قبل المذبح 80000.00 دج (سعر بيع الذبيحة)، أما القسط الذي يتحمله المؤمن له مع شركة التأمين قدر بنسبة 10% وهذا حسب عمر البقرة التي تبلغ 03 سنوات، حيث تعتبر هذه النسبة قابلة للارتفاع كلما زاد عمر البقرة، والجدول الاتي يوضح كيفية حساب التعويض عن الحادث.

الجدول رقم(4): حساب التعويض على الحادث في حالة الذبح

الوحدة: دج

قيمة البقرة المصرح بها	قيمة البقرة يوم الحادث	قيمة الذبيحة المحدد من قبل المذبح	مبلغ الخسارة [1]	نسبة يتحملها المؤمن له 10% (خلو التأمين) [2]	التعويض الممنوح [3]
250000.00	230000.00	80000.00	150000.00	15000.00	**135000.00**

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصالح التامين بـ CRMA بوفاريك.

[1]: مبلغ الخسارة = قيمة البقرة يوم الحادث – قيمة الذبيحة المحدد من قبل المذبح

230000.00 دج - 80000.00 دج = 150000.00 دج

[2]: نسبة من الخسارة التي يتحملها المؤمن له (Franchise) = 150000.00 دج × 10%

[3]: التعويض الممنوح من قبل شركة التأمين = مبلغ الخسارة – نسبة يتحملها المؤمن له من الخسارة

150000.00دج - 15000.00 دج = 135000.00 دج

وعليه يقدر التعويض الذي تحصل عليه المؤمن له(الفلاح) 135000.00 دج بالإضافة إلى80000.00 دج مبلغ بيع الذبيحة اي يتحصل على مبلغ اجمالي 215000.00 دج، وبالتالي الفلاح لم يخسر كل قيمة البقرة وهذا نتيجةً لتأمين على ثروته.

الحالة الثانية: حالة الموت الطبيعي : في الحالة تعرض الحيوان المؤمن للموت الطبيعي أو تعرضه لحادث يؤدي الى موته، فان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يقوم بدفع التعويض للمؤمن له على أساس قيمة الحيوان يوم الحادث والنسبة التي سيتحملها المؤمن له. وحسب حالتنا السابقة سيتم حساب التعويض في حالة الموت الطبيعي للبقرة والذي يدخل ضمن الأخطار المغطاة من قبل المنتج التأميني "متعدد الأخطار (أبقار)" كالتالي:

الجدول رقم (5): حساب التعويض عن الحادث في حالة الموت الطبيعي

الوحدة: دج

قيمة البقرة المصرح بها	قيمة البقرة يوم الحادث	نسبة يتحملها المؤمن له 10% (خلو التأمين)	التعويض الممنوح
250000.00	230000.00	23000.00	207000.00

المصدر: وثائق مقدمة من طرف مصالح التامين بـ CRMA بوفاريك.

من الجدول نلاحظ انه قدرت نسبة التعويض المدفوعة من قبل شركة التأمين للمؤمن له 207000.00 دج بعد خصم النسبة التي يتحملها المؤمن له والتي قدرت بنسبة 10% من قيمة البقرة يوم الحادث.

ما يمكن استنتاجه هو أن الفلاح في حالة تأمين ثروته الفلاحية قد يتجنب خسارة فادحة يمكن أن تلحق به من جراء وقوع حادث معين، فمن خلال هذه الحالة الفلاح سيسترجع في الحالة الاولى مبلغ 215000.00 دج ، وفي الحالة الثانية سيسترجع 207000.00 دج عن البقرة المؤمنة، وبالتالي تحمل جزء صغير من الخسارة، في حين سيتحمل خسارة كل قيمة البقرة في حالة عدم التأمين.

لذلك فالتأمين الفلاحي يعتبر ضرورة لابد منها للحفاظ على الثروة الفلاحية وتنميتها، حيث يعتبر كأداة لتغطية المخاطر الفلاحية من خلال تحويل جزء من الخطر إلى شركة التأمين، وهذا يحفز الفلاحين أو المستثمرين في القطاع الفلاحي بالتحكم في تسيير المخاطر وحماية دخولهم وممتلكاتهم الفلاحية، مما يضمن دوام نشاطهم وكل هذا سيساهم في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي واستقرار الاقتصاد الوطني.

خاتمة

يعتبر التأمين الفلاحي آلية فعالية لإدارة وتسيير مخاطر القطاع الفلاحي، حيث يسمح باستقرار مداخيل الافراد والمستثمرين الناشطين في هذا القطاع من خلال التعويضات التي يمنحها لهم عن الخسائر التي قد تنجم عن المخاطر المهددة لنشاط الفلاحي، مما يضمن استمرارية النشاط والمحافظة على الثروة الزراعية والريفية، وضمان الأمن الغذائي والمساهمة في تنمية القطاع الفلاحي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة..

إلا أن التأمين الفلاحي في الجزائر يشكل نسبة ضعيفة من إجمالي معاملات قطاع التأمين، وينطبق الأمر على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي(CRMA) بوفاريك بحيث لا تتجاوز مساهمة التأمين الفلاحي في رقم أعمال الصندوق نسبة 5%، بالرغم من أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يعتبر الرائد في مجال التأمينات الفلاحية بتقديمه منتجات تأمينية متعددة عبر شبكته المنتشرة على المستوى الوطني.

ومن الأسباب الرئيسية لضعف مستوى التأمين الفلاحي في الجزائر عامة وعلى مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خاصة هي:

– ضعف الثقافة التأمينية لدى الفلاح الجزائري؛

– انخفاض الوعي بالمخاطر وعدم تماثل درجة المعرفة بالمخاطر لدى كل من الفلاحين والصندوق التأميني؛

– الاعتماد على برامج الإعانات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة عقب الكوارث يدفع الفلاحية بعدم حماية ثروتهم الفلاحية؛

– عدم توفر الإمكانيات المادية لاكتتاب التأمين بسبب ارتفاع قسط الاشتراك في الصندوق خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين

وبالتالي لتحسين مستوى التأمين الفلاحي في الجزائر يجب القيام ببرامج توعوية لتفعيل الدور التحسيسي في أواسط الفلاحين وترسيخ لديهم ثقافة التأمين، ومحاولة التنويع في المنتجات التأمينية التي تغطي أكبر عدد ممكن من المخاطر ومنح الامتيازات لصغار المستثمرين في هذا القطاع، ومساندة الحكومة مختلف مجالات التأمينات الفلاحية ومراقبتها حتى تضمن لكل ذي حق حقه، ايجاد منتجات تأمينية تتوافق والشريعة الاسلامية يتقبلها الافراد الناشطين في هذا القطاع.

الهوامش:

1 - هاجر محمد نور، أحمد محمد ، أهمية التأمين الزراعي للتنمية الزراعية واستقرار المجتمع الريفي، رسالة ماجستر، قسم الارشاد، كلية العلوم الزراعية، جامعة الخرطوم، 2009، ص22.

2 -محمد علي الرحاحلة، رامي غازي الهباهبة، خدمات التأمين الزراعي وإدارة المخاطر الزراعية في الأردن، ورشة عمل حول امكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص86.

3 -نفس المرجع، ص87.

4 -فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 22، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2011، ص372.

5 -عبد الحميد موسى البرغوثي، التأمين الزراعي ضرورة اقتصادية اجتماعية إدارة البيانات والمعلومات الزراعية ودعم القرار، ورشة عمل حول امكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص24.

6 -مليزي محمد أمين، دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، رسالة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2004، ص60.

7 -سليمان سيد أحمد، التأمين الزراعي في السودان، تجربة احدى شركات التأمين الزراعي، ورشة عمل حول امكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص40 .

8 - عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2013-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص03،.

9- سليمان سيد أحمد ، مرجع سابق، ص.40

10- عامر أسامة، مرجع سابق، ص 09.

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وامكانية تطويرها في تونس، ورشة عمل حول امكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي، مصر، 2009، ص119
12- عبد الحميد موسى البرغوثي مرجع سابق، ص28.
13- التجاني علجان، الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وامكانية تطوريرها في تونس، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مصر، 2009، ص.118
14- مليزي محمد أمين، مرجع سابق، ص .67
15 - محمد رشراش مصطفى، محمد السيد علي، محمد العوايدة، إدارة مخاطر التمويل الريفي في اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا، الاتحاد الاقليمي للتمويل الريفي في الشرق الادنى و شمال افريقيا، عمان، الأردن، 2010 ، ص05.
16- نفس المرجع، ص19
17- علي حسين خليفة الحاج، المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الانتاج الزراعي، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان، 2008، ص.12
18- محمد رشراش، محمد السيد علي، محمد العوايدة مرجع سابق، ص.19
19- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقاصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر-3-، 2011-2012، ص.154
20- المرسوم التنفيذي رقم 71-79 المؤرخ في 1971/04/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 98، المؤرخة في 08 ديسمبر .1972
21- Assurances mutuelles Agricole, caisse régionale de mutualité agricole de Boufarik, gamme de produit d’assurance.
22- وثائق مقدمة من قبل الصندوق الجهوي للتعاضد الفلاحي ببوفاريك.